آراء الكسائي(١٨٩) النحوية في توضيح المقاصد للمرادي(٧٤٩)

Al-Kisa'i's(189)

Grammatical Views In The Book "Explanation Of The Purposes And Pathe Of The Muradi"(749)

د. أسامة حمدان عبد الله

Dr. Osama Hamdan Abdallah

م. م. رحاب سامي ساير

M.M. Rehab Sami Sayir

الملخص

يتناول هذا البحث آراء الإمام الكسائي إمام مدرسة الكوفة وزعيمها في علم العربية في كتاب توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للعالم الجليل بدر الدين المرادي وقد بيّن تلك الآراء بتفصيل ودقة فعندما ينفرد برأيه يعلل ذلك بصورة علمية معتمدا على الدليل وهذا ما سعى البحث لبيانه، وقد احتوى البحث على مبحث تسبقه مقدمة وتليه خاتمة.

Abstract:

This research discusses the premises of the Imam of the Kufa school, Imam Kisai (189), in the explanation of on the arpk in the book explaining the purposes and paths with the explantion of

Alfiya Ibn Malik al-din the great scholar badr al-din al-muradi,in a detailed and accurate discussion of what was known about the Kisai from a scientific explanation for each opinion he adopts with reference to its evidence. .

The research included a study preceded by an introduction and followed by a conclusion.

* * *

المقدمة

الحمد لله على نعمائه، والشكر له على آلائه، أحمده سبحانه حمداً يكون سبباً مدنياً من رضاه، وأشكره شكراً يكون مقرباً من الفوز بمغفرته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد واسطة عقد أنبيائه، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

وبعد؛ فقد فيض الله لهذه اللغة فضلاء نذروا أنفسهم في خدمة هذه اللغة والعناية بها ، ومن أولئك الأعلام الإمام الكسائي الذي يعد مؤسس المدرسة الكوفية في النحو ، وقد تلقى العلماء آراءه وتناقلوه جيلا بعد جيل، فالكسائي علم وإمام من أعلام الكوفيين ، وله القدح المعلى في تأسيس مذهبهم، وقد بلغ الكسائي في العلم المكانة السامية والغاية التي لا بعدها وكان زعيم الكوفيين .

وقد تناثرت أراءه في كثير من الكتب اللغوية ، ولا سيما في كتاب توضيح المقاصد للمرادي ، فلا بد من البحث والتأمل والتقصي فيه. وها أنا أدلو بدلوي مع ما تناولته ، وأرجو أن أكون قد وفقت فيه، وكان طبيعة البحث أن يقسم على مبحث تسبقه مقدمة وتليه خاتمة .

ولستُ أجزم بأني أحطتُ بالموضوع من جوانبه كله، وإنما هو جهد إنساني يعتريه النقص والخلل والنسيان، والكمال لله وحده عزَّ شأنه.

* * *

المبحث الأول

آراء الكسائي النحوية

- **مسألة منع إضافة كلمة (ال) إلى الضمير**

قال المرادي (وفي معنى الآل وأصله خلاف مشهور، واختُلِف في جواز إضافته إلى الضمير فمنعه الكسائي والنحاس وأجازه غيرهما... والصحيح أنه من كلام العرب)[١].

- **التوضيح:**

خالف المرادي الكسائي في هذه المسألة بقوله: (والصحيح أنه من كلام العرب)، ودليله ما ورد في الحديث ((اللهم صلّ على محمد وآله))[٢]، وبقول عليه الصلاة والسلام: لما سُئل فقيل يا رسول الله: مَن آلك. فقال: آلي كل تقيٍّ إلى يوم القيامة[٣]، وأنشدوا قول عبد المطلب[٤]:

وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك

وقد أجاز ابن مالك الجواز خلافا لمن منع، ولا تضاف (ال) إلا إلى معظم[٥].

والذي يظهر أن الشاطبي(٧٧٠)[٦] والآشموني(٩٠٠) يوافقان ما ذهب إليه ابن مالك من جواز إضافة (ال) إلى الضمير، قال الآشموني في شرحه: (أصل «آل»: أهل: قلبت الهاء همزة، كما قلبت الهمزة هاء في «هراق» الأصل «أراق» ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها، كما في «آدم»، و»آمن» ... ولا يضاف إلا إلى ذي شرف، بخلاف ... ولا ينتقض بـ»آل فرعون» فإن له شرفا باعتبار الدنيا...)[٧].

والذي يبدو للباحث في هذا المقام أن أدلة الجواز أرجح ؛ إذ هو من كلام العرب.

---

(١) توضيح المقاصد:١/٢٦٣-٢٦٤.

(٢) ينظر: الدر المصون:١/٣٤٢، واللباب لعادل:٢/٥٤، وشرح الآشموني:١/١٩.

(٣) الرواية: (قيل: يا رسول الله من آلك؟ قال: «كل مؤمن تقي نقي مخموم القلب». بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار:٣٠٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٣/٣٣٤، وشرح الآشموني:١/١٨، والهمع:٢/٥١٦.

(٥) ينظر: شرح الشاطبي على الألفية:١/١٤-١٥.

(٦) ينظر شرحه:١/١٥.

(٧) شرح الآشموني:١/١٨.

- **مسألة القول بأن كلمة (أمس) تتضمن ضميرا محكيا**

جاء في توضيح المقاصد: (وأمس مثال لما بني على الكسر، وهو اسم لدخول حرف الجر وحرف التعريف عليه في نحو «بالأمس» ولصحة الإسناد إليه، وبني عند أهل الحجاز لتضمنه معنى حرف التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، وحرك لالتقاء الساكنين والكسر على أصل التقائهما، وقال السهيلي(٥٨١): من كسر «أمس» في كل حال فإنما شبه بما سمي بالفعل[١]، وفيه ضمير محكي نحو: من هذا، عن الكسائي)[٢].

ذكر المرادي أن «أمس» بنيت على الكسر؛ إذ أنها تصح لدخول حرف الجر ، والتعريف عليه ، كما ذكر رأي أهل الحجاز ، ونقل أيضا قول السهيلي من رأي الكسائي ، وقد ورد عن أبي حيان أن (أمس» اسم معرفة متصرف, يستعمل في موضع رفع ونصب وجر, وهو اسم زمان موضوع اليوم الذي أنت فيه, أو ما هو في حكمه... ولا يخلو إما أن يستعمل ظرفًا أو غير ظرف, فإن استعمل ظرفًا فهو مبني على الكسر عند جميع العرب، وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف)[٣].

وأجاز الخليل(١٧٠) في «لقيته أمس» أن يكون التقدير: لقيته بالأمس, فحذف الحرفان «الباء وأل», فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب)[٤].

ويتابع أبو حيان(٧٤٥) الحديث عن «أمس» بقوله: (وزعم قوم منهم الكسائي لأنه ليس مبنيًا ولا معربًا, بل هو محكي, سمي بفعل الأمر من المساء, كما لو سمي بأصبح من الصباح, فإذا قلت: جئت أمس، فمعناه اليوم الذي كنت تقول فيه أمس، وكثرة هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صار اسما لليوم الذي قبل يومك... وحكى الكسائي أن بعضهم يمنعه من الصرف رفعا ونصبا وجرا، وبعضهم ينونه تنوين الصرف في الأحوال الثلاثة إلا في النصب على الظرف فإنهم لا ينونونه)[٥]. وعلى هذا يجوز عند الكسائي منع تصريف «أمس» نحو: ذهب أمسُ، وكرهت أمسَ، وما رأيته مذ أمسِ[٦].

- **مسألة القول بجواز اتصال الضميرين إذا اتحدت رتبتهما في الغيبة واختلف لفظهما**

قال المرادي: (إذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني. فتقول: «ظننتني إياي وعلمتك إياك وحسبته إياه»، ثم نبه على أنهما قد يتصلان غائبين بقوله: **وقد يبيح**

(١) ينظر: نتائج الفكر:٨٩.
(٢) ٣١٠/١.
(٣) التذييل والتكميل:١٥/٨.
(٤) التذييل والتكميل:١٦/٨، وينظر الهمع للسيوطي:١٨٨/٢.
(٥) ارتشاف الضرب:١٤٢٨.
(٦) ينظر: التذييل والتكميل:١٨/٨.

الغيب فيه وصلا، مثال ذلك ما رواه الكسائي في قول بعض العرب: «هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها»[١].

- **التوضيح:**

وافق المرادي الكسائي في هذه المسألة في جواز اتصال الضميرين الغائبين شريطة أن يختلف لفظهما ؛ إذ وصل الضمير الثاني للوجوه وهو «أنضرهموها» وفي غير ذلك ضعيف عنده.

- **مسألة القول بأن العرب لم تستعمل «من» نكرة موصولة إلا في موضع يختص بالنكرة**

قال المرادي في التوضيح: (من: لها أربعة أقسام موصولة وقد ذكرت، وشرطية نحو:

((من يضلل الله فلا هادي له))[٢] واستفهامية نحو: ((من الذي يشفع عنده))[٣]

ونكرة موصوفة نحو: «مررت بمن معجب لك»، وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل «من» نكرة موصولة إلا أن تقع في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد «رب» في قوله[٤]:

ألا رب من تغتشه لك ناصح ومؤتمن بالغيب غير أمين

- **التوضيح:**

ذكر المرادي رأي الكسائي في هذه المسألة ؛ إذ دخلت «رب» على «من» و«رب» حرف لا يدخل إلا على النكرات؛ إذ أن موضع «من» نكرة ليست موصولة ، ويلاحظ أن المردي خالف الكسائي في هذه المسألة بدليل قوله: (وزعم الكسائي) وردَّ[٥] بقول الشاعر[٦]:

فَكفى بِنَا فضلا على من غَيرنَا حب النَّبِي مُحَمَّد إيانا

(وأجيب بأن الكسائي يرى: أنها في هذا البيت زائدة؛ لأنه أجاز زيادة «من» ومذهب البصريين والفراء: أنها لا تزاد، لأنها اسم)[٧].

---

(١) توضيح المقاصد:٣٧٦/١.

(٢) سورة الأعراف من الآية:١٨٦.

(٣) سورة البقرة : من الآية:٢٥٥.

(٤) من الطويل. قيل: لعبد الله بن همام في حماسة البحتري ص١٧٥ . وينظر: الكتاب:١٠٩/٢، وشرح الكافية :٢٨٠/١، والتذييل والتكميل:٢٩٤/١١ ، شرح الآشموني:١٣٥/١.

(٥) ينظر : توضيح المقاصد:٤٣١/١.

(٦) لحسان بن ثابت ينظر: الجمل في النحو:١١٦، والكتاب:١٠٥/٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري:١٨٠/٣، والتذييل والتكميل:١١٩/٣،، والمغني:٤٣٢.

(٧) توضيح المقاصد:٤٣٢/١.

والذي يتبن للباحث أن الراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه جمهور البصريين والفراء وغيرهم من النحاة، ولأنه غير مخالف للقواعد النحوية[١].

- **مسألة جواز أن تأتي جملة الصلة طلبية**

قال المرادي: (شرط الجملة الموصول بها أن تكون خبرية خلافا للكسائي في جواز الأمر والنهي، وأجاز المازني أن تكون دعاء الخبر نحو: «جاء الذي رحمه الله ويلزم الكسائي موافقته)[٢].

- **التوضيح:**

ومعنى ذلك أن الكسائي يسوغ مجيء صلة الموصول جملة طلبية، ومنها قوله: جاءني الذي اضربْه، ودليله في ذلك من السماع، ومنه قول الفرزدق[٣]:

وإني لراج نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزورها

فيزعم الكسائي أن جملة (لعلي أزورها) صلة «التي»، وقد خالفه المرادي في ذلك ؛ إذ اشترط أن تكون جملة صلة الموصول خبرية لا طلبية.

- **مسألة جواز حذف العائد المنصوب بالوصف إذا كان في صلة «ال»**

قال المرادي: (لا يخلو المنصوب بالوصف من أن يكون في صلة «ال» أو في صلة غيرها فإن كان في صلة غيره جاز حذفه كما تقدم، وإن كان في صلتها فمذهب الجمهور أنه لا يجوز، وأجازه بعضهم نحو «الضارب زيد هند» يريد الضاربها، واختلف فيه عن الكسائي)[٤].

- **التوضيح :**

الذي يظهر من قول المرادي أنه خالف الكسائي في هذه المسألة ووافق الجمهور في عدم جواز حذف العائد على الموصول إذا كان في صلة «ال»، وهذا واضح من كلامه.

- **مسألة : القول بأن الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميرا**

جاء في التوضيح: (الخبر المفرد قسمان: جامد ومشتق، فالجامد فارغ، أي: من الضمير فلا يتحمل ضميرا خلافا للكسائي)[٥].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد:٤٣١/١.

(٢) توضيح المقاصد:٤٤٤/١.

(٣) البيت من الطويل، لم أجده في ديوانه وينظر- على سبيل التمثيل لا الحصر: اللباب للعكبري :١١٨/٢، والتذييل والتكميل:٩/٣، وشرح الآشموني:١٤٩/١.

(٤) توضيح المقاصد:٤٥٤/١.

(٥) توضيح المقاصد:٤٧٧/١.

- **التوضيح:**

ومعنى ذلك أن رأي الكسائي إن وقع الخبر المفرد جامدا تحمل الضمير. أما المرادي فقال: (إن الجامد ليس فارغا من الضمير مطلقا بل إذا لم يؤول بمشتق فإن أول به تحمل الضمير)[١].

ومعنى ذلك أن المرادي يتفق مع رأي الكسائي ويخالف ابن مالك في هذه المسألة وذلك بقوله: (إن الجامد ليس فارغا من الضمير...).

- **مسألة جواز إعمال (إن) عمل ليس**

جاء في التوضيح: (وأما «إن» فأجاز إعمالها إعمال «ليس» الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه(١٨٠) والمبرد(٢٨٥)، والصحيح الإعمال, وقد سمع في النثر والنظم, فمن النثر، قولهم: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، ومن النظم[٢] قوله[٣]:

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

فعملت «إن» عمل ليس في رفع الاسم «هو» ونصب الخبر :مستوليا».

- **التوضيح:**

ذكر المرادي رأي الكسائي في هذه المسألة ويظهر أنه وافق رأي الكسائي في جواز إعمال «إن» عمل «ليس» برفع اسمها ونصب خبرها قال في الجنى الداني: (والصحيح جواز إعمالها، لثبوته نظما ونثراً...)[٤] .

- **مسألة جواز حذف الفاعل مطلقا**

قال المرادي: (قد ذكر ابن مالك في باب النيابة، وباب التعجب، وأما المصدر فلا يرد هنا؛ لأنه إنما تكلم على فاعل الفعل على أن في التعجب والمصدر خلافا، وقد ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل مطلقا)[٥].

- **التوضيح:**

ومعنى ذلك أن المرادي يخالف الكسائي في هذه المسألة ، ولا سيما في المصدر؛ إذ قال: (وأما المصدر فلا يرد هنا)، لذا لا يمكن عنده حذف فاعله في حين أجاز الكسائي حذف الفاعل مطلقا.

---

(١) توضيح المقاصد:٤٧٧/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد:٥١٢/١.

(٣) من المنسرح بلا نسبة وأنشده الكسائي ينظر: شرح الكافية:٤٤٧/١، والتذييل والتكميل:٢٢٥/٢، وشرح التصريح :٢٧١/١.

(٤) الجنى الداني:٢٠٩.

(٥) توضيح المقاصد:٥٨٥/٢.

- **مسألة جواز تقديم المحصور بإلا مطلقا**

قال في التوضيح: (فأما المحصور «بإنما» فلا خلاف في وجوب تأخيره، وأما المحصور بـ«إلا» فنقل المصنف أنه يجب تأخيره خلافا للكسائي، فإنه أجاز تقديمه, فاعلا كان أو مفعولا، ووافقه ابن الأنباري(٣٢٧) على جواز تقديم المفعول بخلاف الفاعل)[١].

- **التوضيح:**

جاء في شرح الكافية (وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بـ(إلا)، ؛ لأن المعنى مفهوم معها سواء قدم المقترن بها أو أخر بخلاف المحصور بـ(إنما) ، فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يختلف في منع تقديمه)[٢] .

ويرى ابن مالك(٦٧٢) أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ(إنما)، قال في شرح الكافية: (وكل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلا كان أو مفعولا، أو غيرهما، سواء كان الحصر بـ«إنما» أو بـ«إلا»، نحو: «إنما ضرب زيد عمرا» «ما ضرب زيدا إلا عمر» هذا على قصد الحصر في المفعول)[٣].

وظاهر قول المرادي أنه وافق الكسائي في هذه المسألة ، وذلك لورودها عن العرب نظما ونثرا وقد فصل القول في ذلك؛ إذ قال: (والحاصل ثلاثة مذاهب: الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي، والمنع مطلقا وهو مذهب الجمهور، والتفصيل وهو مذهب ابن الأنباري، ونقل غيره أن مذهب البصريين والفراء(٢٠٧) والكسائي إجازة تقديم المفعول إذا حصر بـ«إلا»، وكلام المصنف هنا يقتضي موافقة الكسائي)[٤].

- **مسألة التنازع في العمل**

قال المرادي: (وقد أجاز الكسائي إعمال الثاني بشرط حذف فاعل الأول... فنقول على مذهب الكسائي: «يُحسن ويُسيء ابناك», و«ضربني وضربتُ الزيدين»... والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ لسماعه حكى سيبويه[٥]: «ضربوني وضربتُ قومَك)[٦].

- **التوضيح:**

يظهر من قول المرادي أنه وافق سيبويه في هذه المسألة وخالف الكسائي ، وذلك بقوله: (والصحيح

(١) توضيح المقاصد:٥٩٦/٢.
(٢) شرح الكافية الشافية:٥٩٠/٢، وينظر: شرح ابن عقيل:١٠٤/٢.
(٣) شرح الكافية الشافية:٥٩٠/٢.
(٤) توضيح المقاصد:٥٩٦/٢.
(٥) ينظر: الكتاب:٧٩/١.
(٦) توضيح المقاصد:٦٣٩/٢.

ما ذهب إليه سيبويه من جواز الإضمار قبل الذكر في هذا الباب؛ لسماعه).

- **مسألة جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل متصرفا**

قال المرادي: (وإن كان فعلا متصرفا, فذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين إلى منع تقديمه عليه, وذكروا لمنع تقديمه عللا، وذهب الكسائي ... إلى جواز ذلك ووافقهم المصنف لورود السماع به)[١]، كقوله[٢]:

أنفسًا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

فالمرادي يخالف الكسائي في هذه المسألة ؛ إذ يقول: (ورُدَّ عليه أن ما ذكره من أن التمييز قد يسبق الفعل المتصرف، ليس على إطلاقه؛ إذ لنا فعل متصرف ولا يسبقه التمييز بإجماع، وهو «كفى» في نحو: «كفى بزيد ناصرًا»، فلا يجوز تقديم «ناصرا» على «كفى» وإن كان فعلا متصرفا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولك: «كفى بزيد ناصرًا» ما أنصره رجلًا)[٣].

والحق مع سيبويه ومن معه؛ إذ أن تقديم التمييز مخل بخلاف غيره من الفضلات [٤]، قال الصبان(١٢٠٦): (... الفرق فإن تقديم التمييز مخلّ بالغرض السابق من التأخير بخلاف غيره من الفضلات... ويرد عليه أن توسط التمييز أيضا مخل بالغرض مع أنه جائز)[٥].

- **مسألة جواز زيادة «من» بلا شروط**

قال في التوضيح: (وأجاز بعض الكوفيين زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو: قد كان من مطرٍ، وأجازها الأخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم في التسهيل، قال في شرحه لثبوت السماع بذلك نثرا ونظما)[٦].

- **التوضيح:**

يتبين من قول المرادي أنه موافق لقول الكسائي في جواز زيادة «من»، كما ذكر أنها تفيد تنصيص العموم، أو مجرد التوكيد[٧]؛ لذا قال: (لا إشكال في صحة زيادتها بعد جميع حروف النفي، وأما الاستفهام فلا يحفظ

---

(١) توضيح المقاصد:٢/٧٣٥-٧٣٦.

(٢) من المتقارب . لم أقف على قائله. ينظر: التذييل والتكميل:٩/٢٦٥، والمغني:٦٠٣، وشرح ابن عقيل:٢/٢٩٥.

(٣) توضيح المقاصد:٢/٧٣٧.

(٤) ينظر: شرح الدماميني:٢/١٥٤.

(٥) حاشيته:٢/٣٠٠.

(٦) توضيح المقاصد:٢/٧٥٠.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد:٢/٧٥٠.

إلا مع «هل»)[١]، قال أبو حيان: (... والاستفهام، وليس ذلك عاماً في جميع أدواته، إنما يحفظ ذلك مع هل، وفي إلحاق الهمزة بها نظر)[٢]، ومعنى ذلك أنه لا يجوز حذف «من» إذا سبقت بـ«هل» كقوله تعالى: (هل من خالق غير الله)[٣].

- **مسألة جواز إضافة «حيث» إلى المفرد**

قال المرادي: (فإن قلت: كيف قال: وألزموا مع إذ, حيث قد ورد إضافتها إلى مفرد، في قوله[٤]:

أما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا نجما يضيء كالشهاب لامعا

وقد جاءت غير مضافة في قوله[٥]:

إذا ريدة من حيثُ ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله

أَي: من حَيْثُ هبت[٦].

قلتُ: أما إضافتها إلى المفرد فهو ممنوع عند البصريين إلا في ضرورة, وهو عند الكسائي في قياس، وأما عدم إضافتها فهو أندر منه مع أن في شاهده احتمالا ظاهرا، فلندور ذلك واختصاصه بالضرورة قال: وألزموا)[٧].

- **التوضيح:**

يظهر من قول المرادي في هذه المسألة أنه يوافق مذهب البصريين ويخالف رأي الكسائي كما هو واضح من كلامه آنفا.

- **مسألة جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه باليمين**

قال المرادي: (مذهب أكثر البصريين أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه ممتنع إلا في الشعر, وذهب المصنف إلى أنه يجوز في السعة... - ومن ذلك- القسم نحو ما حكاه الكسائي من قولهم: «هذا غلامُ والله زيدٍ», وإليه أشار بقوله: «ولم يُعَب فصل يمين»)[٨].

---

(١) توضيح المقاصد:٧٥١/٢.

(٢) التذييل والتكميل:١٣٨/١١.

(٣) سورة فاطر: من الآية:٣.

(٤) من الرجز. لم أقف على قائله. ينظر: المفصل:٢١١، واللباب للعكبري:٧٨/٢، وشرح الكافية:٩٣٧/٢.

(٥) من الطويل. المشمر بن الربيع. ينظر: التذييل والتكميل:٦٨/٨، والمغني:١٧٧، والهمع:٢١١/٢.

(٦) ينظر: الهمع:٢١١/٢.

(٧) توضيح المقاصد:٨٠٣/٢-٨٠٤.

(٨) توضيح المقاصد:٨٢٤/٢-٨٢٦.

التوضيح: ويفهم من كلام المرادي أنه يوافق رأي الكسائي في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم .

- **مسألة جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله إذا كان ماضيا أو مصغرا**

قال في التوضيح: (إن شرط عمل اسم الفاعل عمل فعله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كان بمعنى الماضي لم يعمل خلافا للكسائي، فإنه أجاز عمله مستدلا بقوله تعالى: {وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ}[١]، ورد بأنه حكاية حال، ووافقه على إجازة ذلك هشام(٢٠٩) وابن مضاء(٥٩٢)[٢]، ثم قال: (وزاد في التسهيل[٣] شرطين: أحدهما: أن يكون غير مصغر، خلافا للكسائي في إجازته إعماله مستدلا بقول بعضهم: «أظنني مرتحلا وسُوَيِّرا فرسخا» ولا حجة لأن فرسخا ظرف، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل...)[٤].

التوضيح: والذي يظهر من قول صاحب التوضيح أنه خالف الكسائي في هذه المسألة كما هو واضح من كلامه آنفا.

- **مسألة القول في إعمال صيغة المبالغة على وزن فعول**

قال المرادي: (ومثال فعول قول بعضهم: «أنت غَيُوظ ما علمت أكباد الإبل» حكاه الكسائي)[٥], وقول الشاعر[٦]:

ضَـــروبٌ بـنَـصْـلِ الـسَّـيْـفِ سُـــوقَ سِـمـانِـهـا إذا عَـــدِمـــوُا زاداً فـإنّـــكَ عـــاقـــرُ

- **التوضيح:**

لم يخالف المرادي رأي الكسائي في إعمال صيغة المبالغة التي على وزن فعول واحتج على جواز ذلك بالنقل عن العرب، فالشاهد في البيت «ضروب»؛ إذ نصبت «سوق»، وهو بمعنى: «مضروب».

- **مسألة القول بأن صيغة التعجب «ما أفعل» أنها فعلية**

قال المرادي: (صرح المصنف في هذا البيت بفعلية صيغتي التعجب، وأما «ما أفعله» ففيه خلاف؛ ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته, وذهب الكوفيون إلى اسميته ولم يستثنه بعضهم فلعل له قولين، والصحيح أنه فعل؛ لبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به، وليس من الأسماء التي تنصبه، وللزومه مع ياء

(١) سورة الكهف: من الآية:١٨.
(٢) توضيح المقاصد:٨٤٩/٢.
(٣) ينظر: التسهيل:١٣٦٠.
(٤) توضيح المقاصد:٨٥١/٢.
(٥) توضيح المقاصد:٨٥٥/٢.
(٦) من الطويل. لعبد مناف بن عبد المطلب. ينظر: الكتاب:١١١/١، والمقتضب:١١٤/٢، والأصول:١٢٤/١.

المتكلم نون الوقاية نحو: «ما أفقرني إلى عفو الله» ذكر ذلك المصنف)[١].

- **التوضيح:**

لم يخالف المرادي رأي الكسائي في هذه المسألة ؛ لذا قال: (والصحيح أنه فعل؛ لبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به)، كما وافق المصنف ، وذلك لذكره المثال السابق الذي ذكره ابن مالك.

- **مسألة جواز حذف عائد الجملة المنعوتة بظرف الزمان تدريجيا**

قال المرادي: (إذا نعت بالجملة اسم زمان, جاز حذف عائدها المجرور بـ«في» نحو: {يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ}[٢] أي: فيه، فحذف برمته عند سيبويه, وبتدريج عند الكسائي والأخفش (٢١٥)[٣].

- **التوضيح:**

يلاحظ أن المرادي وافق سيبويه والكسائي والأخفش في جواز حذف عائد الجملة المنعوتة بظرف الزمان تدريجيا، فجملة ((لا تجزي نفس))، صفة لظرف الزمان «يوما» إذ حذف «فيه» العائد على الجملة المنعوتة.

* * *

(١) توضيح المقاصد:٨٩٢/٢.

(٢) سورة البقرة: من الآية:١٢٣.

(٣) توضيح المقاصد:٩٥٥/٢.

الخاتمة

يمكن أن أجمل أهم ما توصلت إليه من نتائج في ما يأتي:

- يعد هذا البحث جمعا لآراء عالم من أكبر علماء العربية .
- كان المرادي دقيقا في نقل آراء الكسائي في كتابه توضيح المقاصد.
- يعد كتاب توضيح المقاصد مصدرا مهما في علوم العربية لا سيما في نقله عن المتقدمين من العلماء الأوائل، فكان كثير ما يأتي بآراء النحاة كسيبويه الفراء والأخفش وغيرهم.
- نقل المرادي في شرحه على الألفية مجموعة من آراء الإمام الكسائي في مباحث نحوية متفرقة.

ختاماً أسأل الله أن يكون بحثي خالصا لوجهه الكريم ...

* * *

روافد البحث

- القرآن الكريم.
١. الأصول في النحو لابن سراج(٣١٦)، المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
٢. التذييل والتكميل لأبي حيان(٧٤٥) المحقق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا الطبعة: الأولى.
٣. توضيح المقاصد على الألفية : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ .
٤. الجنى الداني للمرادي(٧٤٩)، المحقق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ.
٥. حاشية الصبان على شرح الأشمونى أبو العرفان محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٧ ه.
٦. حماسة البحتري: محمد ابراهيم سليم الناشر أبو ظبي للثقافة والتراث ١٩٧٠ .
٧. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط الناشر: دار القلم، دمشق.
٨. شرح ابن عقيل الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ.
٩. شرح الآشموني(٩٠٠) على الألفية : الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.
٠١. شرح التصريح للأزهري (٩٠٥هـ) الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ-.
١١. شرح الدماميني على المغني تحقيق: محمد السيد عثمان دار الكتب العلمية بيروت:١٩٧١.
٢١. شرح الكافية الشافية لابن مالك(٦٧٢)، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة الطبعة: الأولى.
١٣. شرح ديوان المتنبي للعكبري المحقق: مصطفى السقا/إبراهيم الأبياري/عبد الحفيظ شلبي الناشر:

دار المعرفة - بيروت.

٤١. الكتاب لسيبويه: المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨هـ.

١٥. اللباب في علوم الكتاب سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي (٧٧٥هـ) المحقق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ه.

١٦. اللباب للعكبري(٦١٦): الناشر : دار الفكر - دمشق الطبعة الأولى ، ١٩٩٥ تحقيق : غازي مختار طليمات.

١٧. المغني لابن هشام الانصاري(٧٦١) المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله الناشر: دار الفكر - دمشق الطبعة: السادسة، ١٩٨٥.

١٨. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري جار الله (: ٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال - بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

٩١. المقاصد الشافية للشاطبي(٧٩٠): تح: مجموعة من المحققين طبعة الأولى :١٤٢٨هـ - معهد البحوث العلمية جامعة ام القرى مكة المكرمة.

٢٠. المقتضب للمبرد: المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة. الناشر: عالم الكتب. - بيروت.

١٢. نتائج الفكر في النَّحو للسهيلي (المتوفى:٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ.

٢٢. الهمع للسيوطي(٩١١)، المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية - مصر.

* * *